وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللّغة العربيّة

التفاعل الصوتي النحوي في البحث اللغوي الحديث

رسالة قدمت إلى

مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في اللغة العربيّة وآدابها

من الطالبة

مها حسن هادي البياتي

بإشراف

أ.د. محمد بشير حسن

١٤٤٢هـ ٢٠٢١م

الفصل الأَوّل
التفسير الصوتي لظاهرة الإعراب

المبحث الأوّل

العلامات الإعرابية في ضوء علم الأصوات

أوّلًا: دلالة الحركات الإعرابية.

ثانيًا: وظائف الحركات الإعرابية.

مفهوم الإعراب:

يعرّف الإعراب بأَنَّهُ: ((تغير العلامة التي في آخر اللفظ؛ بسبب العوامل الداخلة عليه و ما يقتضيه كُلّ عامل))[١].

أو هو: ((تغيّر مخصوص في أحوال آخر الكَلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا))[٢].

إِنَّ ظاهرة الإعراب من الظواهر التي اختصت بها اللّغة العربيّة؛ إذ انعدمت من أغلب اللّغات، ولا نكاد نجدها إِلَّا في العربيّة وقد وُجِدَتْ في اللّغات الساميَّة القديمة؛ إذ لوحظ أَنَّ النظام الإعرابي في الأكدية كان مُمثّلًا بحركة تلحق آخر الألفاظ[٣].

فقد ذكر بروكلمان أَنَّ: ((السامية الأولى كانت تفرّق بين حالة الرفع؛ بوصفها تحديد للمسند إليه و رُبّما المسند أيضًا بالنهاية(u) وحالة الجرّ بوصفها حالة تحديد للاسم بالنهاية (i) وأخيرًا حالة النّصب؛ بوصفها حالة تحديد للفعل بالنهاية (a)))[٤].

يتضح مِمَّا ذُكر آنفًا أَنَّ السامية كانت تستعمل الضمّة للرفع والكسرة للجرّ والفتحة للنصب، وقد أشار نولدكة إِلى أَنَّ النَبْط كانوا يستعملون الحركات الإعرابية(الضمّة، الكسرة، الفتحة) استعمالًا مماثلًا للنظام الإعرابي في العربيّة[٥].

فاللّغة العربيّة في حقيقتها امتداد لهذا الأصل؛ إذ بقيت محتفظة بهذه الظاهرة التي اختفت من اللّغات الأُخرى.

وقد كان الإعراب سليقة في لسان العربيّ؛ فالعربيّ قديمًا يعرف موقع الكلمة، على الرغم من عدم وجود نقط الإعراب الذي تطور فيما بعد فأصبح حركات، إِلَّا أَنَّ المشكلة ظهرت في ألسنة الوافدين إليهم من الأقوام الأُخرى ممّن دخلوا الدِّين الجديد،

---

(١) النحو الوافي: ٧٤/١.

(٢) شرح الكفراوي على متن الآرجومية: ٢٤.

(٣) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربيّة مدخل فيلولوجي: ١٣-١٤.

(٤) فقه اللّغات السامية: ١٠٠.

(٥) ينظر: اللّغات السامية: ٧٣، ومعاني النحو: ٢١/١.

فظهر اللحن على ألسنتهم وفشا؛ مِمَّا دعا النحويين أَنْ يضعوا قواعد نحوية تدلّ عليها الحركات وبعض الحروف لعصمة اللسان من الخطأ(١).

وقد ظهر النظام الإعرابي للّغة العربيّة متكاملًا ودقيقًا منذ أقدم النصوص الشعرية التي وصلت إلينا؛ إذ((بلغت من حيث دقة التعبير من علامات الإعراب والنحو ذروة التطور في اللّغات السامية))(٢)؛ فعلامات الإعراب في تلك النصوص كانت مطرّدة كاملة السلطان(٣).

وقد تمسك النحويون واللّغويون بها أيّما تمسك؛ فجعلوا الحركات الإعرابية وسيلة للوصول إلى موقع الكلمة في الجملة، ولم يلتفتوا إلى الأثر الصوتي لها في الأغلب ولم يوظفوه في الدراسة النحوية.

أَوَّلًا: دلالة الحركات الإعرابية:

لما كانت الحركات الإعرابية متنوعة كان لا بُدّ أَنْ يكون لكُلّ منها دلالة أو أكثر تختص بها دون غيرها من العلامات الأُخرى؛ إذ ((يتكون نظام الصوائت في العربيّة من ثلاث صوائت رئيسية، وهي: الفتحة، والضمّة، والكسرة، وما سواها ففرع عنها كمًا أو نوعًا))(٤)، وهذه الصوائت هي إحدى القرائن النحوية التي تسهم في الكشف عن دلالات الكلام(٥).

وقد نبه المحدثون في أبحاثهم على الصلة الوثيقة بين أسماء هذه الحركات وهيئة أعضاء النطق عند أدائها.

---

(١) ينظر: تطور ظاهرة الإعراب في الدرس اللغوي العربيّ (رسالة ماجستير): ٥٦، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٣٠.

(٢) الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربيّ: ٣٧.

(٣) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم الحديث: ١٣١.

(٤) الصوائت العربيّة قراءة في مصادر التراث اللغوي: ١٤.

(٥) ينظر: اللّغة العربيّة معناها و مبناها: ٢٠٥.

يقول الدكتور عبدالله الأنصاري مُعللا سبب تسمية الضمّة بهذا الاسم وسبب اختصاصها بالمرفوعات من الكلام: ((لأجل الانضمام الملحوظ للشفتين سُميَتْ الحركة ضمة ولأجل الارتفاع الحادث لها بعد الضم مع ارتفاع الجزء الخلفي من اللسان للحنك الأعلى؛ سُمي الضم رفعًا))[١].

أَمَّا سبب تسمية الفتحة بهذا الاسم فلأنَّ الشفتين تكونان معها مفتوحتين[٢]، أَمَّا سبب تسميتها بالنّصب((هذا الانفتاح يؤدي إلى انتصاب الفكين إلى أقصى حدّ، فضلًا عن انتصاب اللسان بامتداده داخل الفم))[٣].

أَمَّا سبب تسمية الكسرة بالكسر أو الجرّ أو الخفض فبسبب((الانكسار الملحوظ في الفك السفلي وانخفاضه عن العلوي))[٤].

إنَّ تعليلات المحدثين لهذه التسميات جاءت متفقة مع ما قال به النحاة الأوائل؛ إذ إنَّ أَوّل من أطلق هذه التسميات على الحركات الثلاث هو أبو الأسود الدؤلي، وقد اتخذ من وضع الشفتين، والفكين واللسان عند النطق بها سببا في تسميتها؛ إذ قال لتلميذه: ((إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط فوقه نقطة، وإذا رأيتني قد ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإنْ كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف))[٥].

يتضح مِمَّا ذكر آنفًا أَنَّ التسمية مأخوذة من الحركة العضوية لنطق هذه الصوائت.

وقد وظّف الباحثون المحدثون دلالة الحركات في دراسة النحو متأثرين بما جاء عند النحويين القدماء ومستفيدين من مكتسبات علم اللّغة الحديث وما توصلت إليه الآلة في الدراسات الصوتية.

---

(١) أصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب: ٦٠.

(٢) الصوائت العربيّة قراءة في مصادر التراث اللغوي (بحث): ١٥.

(٣) أصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب: ٥٩.

(٤) المصدر نفسه: ٦٠.

(٥) تاريخ العلماء النحويين للتنوخي: ١٦٧.

ويمكن أَنْ أتحدث عن الحركات على النحو الآتي:

١. الضمّة:

اسُتعمِلَ صائت الضم بوصفه حركة إعرابية، ولا فرق بين الضمّة والواو سوى الكمية، وقبل الدخول في توظيفها في الإعراب ينبغي لنا أَنْ نعرف الطبيعة النطقية لهذا الصائت؛ إذ نصّ الأصواتيّون على أَنَّ الواو تخرج عندما تبرز الشفتان إلى الأمام ويرتفع أقصى اللسان نحو الحنك الأعلى؛ فيكون مخرجها عبر التجويف الممتد من مؤخرة اللسان(الطبق) حتّى الشفتين[١].

وهذه الطبيعة النطقية جعلت صوت الواو من الصوائت التي تتطلب جهدًا؛ لما فيها من استعلاء أقصى اللسان وتدوير الشفتين[٢]؛ فهي قوية في تكونها، ورُبّما وُظِّفَ هذا الأمر في الدلالة الإعرابية.

فقد ذهب الدكتور إبراهيم مصطفى إلى أَنَّ الضمّة((علم الإسناد، ودليل أَنَّ الكلمة يُراد أَنْ يسند إليها ويُتحدث عنها))[٣].

وقد توسع الدكتور سمير إستيتية في دلالتها فهي تدلّ على الركنية أصالة كما في المبتدأ أو نيابة كما في نائب الفاعل، وتدلّ على القطع وصرف الكلام عن الإضافة في نحو: (أَمَّا قبلُ، أَمَّا بعدُ)، وتدلّ على التقريب كما في المنادى العلم والنكرة المقصودة، وأَنَّه ربط بين القوّة الصوتية للضمة ومدّتها وما تدلّ عليه، فكما أَنَّ الركن هو أقوى أجزاء الجملة فإنَّ الحركة التي يستحقها لا بُدّ أَنْ تكون أقوى الحركات من جهة القوّة النطقية؛ لذا جُعل كُلّ من الضمّة والواو علامة للرفع؛ لأَنَّهما يتميزان بقوّة وضغط عاليين فاقا بهما الحركات الأُخرى[٤].

---

(١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣١٨، وعلم اللّغة (السعران): ١٥٠.

(٢) ينظر: التشكيل الصوتي في اللّغة العربيّة (فونولوجيا العربيّة): ٤٠.

(٣) إحياء النحو: ٥٠.

(٤) ينظر: علم الأصوات النحوي: ٣٧٣-٣٧٤ وما بعدها.

وقد تطرق النحاة القدماء إلى هذا الأمر من قبل؛ فذهب أغلب النحاة إلى أَنَّ الرفع علم الفاعلية[١].

وقد رجح الاستراباذي ((أَنْ يقال: إنَّ الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد))[٢].

وقد اعترض الدكتور عبدالستار الجواري على ما ذهب إليه النحاة في دلالة الحركات كقولهم الرفع علم الفاعلية؛ إذ ليس كُلّ المرفوعات تحمل معنى الفاعلية[٣].

وذهب الدكتور مهدي المخزومي مذهب الدكتور إبراهيم مصطفى في عدّه الضمّة علمًا للإسناد وعدَّ الواو مطلًا للضمة؛ فهي تأخذ دلالتها؛ ففي جمع المذكر السالم تدلّ على الجمع والإسناد معًا[٤].

وقد ذهب الدكتور صالح محجوب إلى أَنَّ سر قوّة الضمّة في كونها: ((صوت ثابت وليس متحركًا؛ لأَنَّ دلالتها هي المضي والمضي أمر ثابت لا يحدث فيها تغيير ولا تحويل فقولنا له علمٌ علمَ الفقهاء تعني أَنَّ الرجل في حالة تعلُّم لا في حالة تفهُّم...؛ ولكن لو قلنا له علمٌ علمُ الفقهاء فالضمّة على(علمُ) قد غيّرت دلالتها فإنَّها تدلّ على أَنَّ العلم أصبح خصلة في الرجل))[٥].

ومفاد الكلام المذكور آنفًا أَنَّ الضمّة تضفي قوّة على الكلمة التي تلحق بها ليست قوّة صوتية فحسب، بل قوّة معنوية أيضًا، ولإيضاح ذلك نقول على سبيل المثال: إنَّ الله تعالى يسلِّم على المؤمنين من الرسل(عليهم السلام) والبشر بقوله: (سلامٌ) بالضم بدلًا من "سلامًا" بالفتح؛ لأَنَّ الضم يدلّ على أَنَّه سلام قوي قطعي الحصول[٦] كالفعل الماضي، وهذه إحدى معالم القوّة والفروق الدلالية بين الضمّة وغيرها من الحركات.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٧٣/١، وأسرار العربيّة: ٦٩.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٧٠/١.

(٣) ينظر: نحو التيسير: ٧٣.

(٤) في النحو العربيّ نقد و توجيه: ٩٢.

(٥) دلالة الضمّة في القرآن الكريم دراسة وصفية (بحث): ٨٥.

(٦) المصدر نفسه: ٨٥.

٢. الكسرة:

هي حركة أمامية مستعلية لا تضمّ عند نطقها الشفتان[١]، ويرى الدكتور رمضان عبدالتواب أَنَّ صوت الكسرة يحدث عندما نترك: ((مقدمة اللسان تصعد نحو الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما كافيا لمرور الهواء دون أَنْ يحدث في مروره بهذا الوضع أي نحو من الاحتكاك أو الحفيف وجعلت الأوتار الصوتية تهتز مع ذلك))[٢]. وقد استُعمِلَ صائت الكسرة علامة إعرابية، ويرى الدكتور إبراهيم مصطفى أَنَّ الكسرة((علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها))[٣].

وأيّد رأيه الدكتور مهدي المخزومي متوسعًا في الأمر قليلًا؛ إذ أكد أَنَّ الكسرة علم الإضافة والجر؛ إذ عَدَّ المجرور بحرف جرّ أيضًا في ضمن باب الإضافة؛ مستدلًّا على صحة رأيه بتسمية الكوفيين حروف الجرّ بحروف الإضافة[٤].

فقد ذكر ابن يعيش أَنَّ حروف الجرّ((تسمى حروف الإضافة؛ لأَنَّها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها))[٥].

وقد ذكر النحاة أَنَّ الكسرة((جُعلتْ علمًا للمضاف إليه؛ لأَنَّهُ قد يكمل العمدة، ولأَنَّ الكسرة متوسطة بين الثِّقل والخفة؛ فجُعِلتْ للمتوسط بين العمدة والفضلة))[٦].

في حين أكد الدكتور سمير إستيتية أَنَّ قصر دلالة الكسرة على الإضافة أمر غير دقيق؛ إذ إنَّها تدلّ على معانٍ أُخرى كالنسبة مثل قولك كتاب زيدٍ وإذا أردت أَنْ

---

(١) ينظر: التشكيل الصوتي في اللّغة العربيّة: ٤٠، والتحليل النطقي والأكوستيكي للحركات (رسالة ماجستير): ٨١.

(٢) المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللغوي: ٩٢ .

(٣) إحياء النحو: ٥٠.

(٤) ينظر: في النحو العربيّ نقد و توجيه: ٧٨-٧٧.

(٥) شرح المفصل: ٤/٤٥٤.

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/٨٤٢.

تنسب ملكية الكتاب لزيد أو نسبة تخصيص كقولك رجل علمٍ أو النسبة المتآتية من حروف الجرّ نحو قرات من الصباح حتّى المساء[١].

غير أَنَّنا لو أمعنا النظر في الأمثلة التي قدّمها الدكتور سمير إستيتية نجدها لا تخرج عن معنى الإضافة في حقيقتها؛ لأَنَّ النسبة هي عين الإضافة، والمضاف إليه هو ((كُلّ اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جرّ لفظًا أو تقديرًا))[٢].

فصائت(الكسرة) لم يكن محل خلاف كبير بين القدماء والمحدثين، بل يكاد يتفق كُلّ منهما على أَنَّها تدلّ على الإضافة سواء كانت هذه الإضافة بحرف جرّ أو من دونه.

٣. الفتحة:

تُعَدَّ الفتحةُ ((حركة أمامية مفتوحة غير مدوَّرة))[٣]، وتحدث الفتحة حينما((يكون اللسانُ مستويًا في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك، مع ترك الهواء ينطلق من الرئتين، ويهز الأوتار الصوتية))[٤].

والفتحة هي علم المنصوبات((وإنَّما جُعل للفضلات النّصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها))[٥].

وقد تعددت دلالات الفتحة أكثر مِمَّا في الحركتين السابقتين واتسع مجال استعمالها؛ ولا ريب أَنَّ ذلك ناتج عن إيثار اللسان العربيّ أخف الحركات وأيسرها صوتيًا.

وقد ذكر النحاة قديما أَنَّهم آثروا دلالة الفتحة على المفاعيل، والضمّة على الفاعل؛ لأَنَّ ((الفعل لا يكون لَهُ أكثر من فاعل واحد، وقد يكون لهُ مفعولات كثيرة،

---

(١) ينظر: الإعراب في العربيّة صوتيًا ودلاليًا: ١٠٣.

(٢) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: ٨٣.

(٣) الحركات في اللّغة العربيّة دراسة في التشكيل الصوتي: ٢٠.

(٤) المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللغوي: ٩٢.

(٥) معاني النحو: ٢٦/١.

فرُفع الفاعل؛ لقلته، ونُصب المفعول؛ لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر ما يستخفون))[١] .

ثم إنَّ هنالك وجهًا آخر فيه ملمح صوتي؛ لاستعمال العرب الضمّة للعمد والفتحة للفضلات؛ إذ غالبًا ما تكون العُمد في بداية الكلام مع قوّة تدفق الهواء، أَمَّا الفضلات فتكون في نهاية الجملة مع ضعف تدفق الهواء؛ وبذلك فالبدء بالأصعب ثُمَّ الأيسر هو الأنسب[٢].

وقد حصل خلاف بين الباحثين المحدثين في عَدِّ الفتحة حركة إعرابية من عدمه؛ إذ يرى الدكتور إبراهيم مصطفى أَنَّها ليست بحركة إعرابية بقوله: ((أَمَّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالّة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أَنْ تنتهي بها الكلمة كُلّما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة))[٣].

يرى الباحث خالد السياب أَنَّ تعدد دلالات الفتحة وصعوبة حصر الألفاظ التي تلحق بها في أبواب نحوية محددة يُحتكم في تفسيرها إلى قاعدة مُطّردة، كما فعل في بابي المرفوعات والمجرورات، هذه الأسباب هي التي جعلت الدكتور إبراهيم مصطفى يكتفي بالقول إنَّ الفتحة حركة خفيفة مستحبة[٤].

وقد رَدَّ الدكتور فاضل السامرائي مستنكرًا ما جاء به الدكتور إبراهيم مصطفى بقوله: ((الفتحة وجِدتْ في حالة النّصب في كثير من اللّغات السامية، ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبة))[٥]. وأكدَّ المستشرق برجشتراسر ((أَنَّ الفتحة في اللّغات السامية كانت دائمًا حرفًا ثباتيًا))[٦].

---

(١) الخصائص: ٤٩/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥/١.

(٣) إحياء النحو: ٥١.

(٤) ينظر: الشكل والدلالة دراسة نحوية في اللفظ والمعنى: ٧٦.

(٥) الفعل زمانه وأبنيته: ٢٢٥.

(٦) التطور النحوي للغة العربيّة: ٥٦.

وذهب الدكتور عبدالستار الجواري إلى أَنَّ الفتحة لا بُدّ أَنْ تدلّ على معنى كأختيها السالفتين، وأَنَّها تدلّ على معنى المفعولية وبقية المنصوبات، كالاستثناء والتعجب وتدلّ على الاسم الواقع في موضع يستحق الرفع لو انفرد بالإسناد(١).

ومن الباحثين المحدثين من ربط بين الطبيعة الصوتية للفتحة والحالة الانفعالية للمتكلم، يقول في ذلك الدكتور ممدوح عبدالرحمن: ((الفتحة علامة الضعف والبعد وليست كما ارتأى الأستاذ إبراهيم مصطفى من أَنَّها لا تدلّ على شيء، وفلسفة استخدامها عند العرب تستند إلى البكاء أو طلب النجدة والصياح، وكُلّها حالات يكون الإنسان فيها ضعيفًا يُخرج فيها أصواتا يُحدِثها بفتح فمه(حركة الفتح)، وهي حركة سهلة خفيفة أكثر انتشارًا من الضمّة))(٢).

وقد حاول الدكتور سمير إستيتية إيجاز المواضع التي تدلّ عليها الفتحة بالآتي(٣):

١. تدلّ على المُعيّن بالحدث، وهذا يشمل: المفعول به، والظروف، والحال، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق.
٢. الدلالة على مخالفة الأصل في الإعراب، كنصب المفعول معه، ونصب الفعل بـ(أو)، والاستثناء...
٣. الدلالة الإفصاحية في التعجب، والإغراء، والتحذير؛ إذ إِنَّ نصب هذه الأجناس الثلاثة يكون بأقرب الحركات في التعبير عن الدهشة.

وهنا نلاحظ أَنَّ الدكتور سمير إستيتية يربط بأسلوب ظريف بين الحركة العفوية للإنسان عند الخوف(التحذير)، والدهشة(التعجب)؛ إذ غالبًا ما يصحب هذه الانفعالات

---

(١) ينظر: نحو التيسير: ٨٧-٨٨.
(٢) القيمة الوظيفية للصوائت: ٢٢٨.
(٣) ينظر: علم الأصوات النحوي: ٣٧٩، ٣٨٠، وما بعدها.

أو المشاعر انفتاح الفم بتباعد الشفتين وهذا يشبه إلى حدّ كبير وضع الشفتين في أثناء نطق الفتحة أو الألف.

ثانيا: وظائف الحركات الإعرابية:

يُنظر إلى الحركات الإعرابية على أَنَّها علامات في آخر الكلمات يُعرَف بوساطتها موقع الكلمة، فهي شكل يدلّ على مضمون، وهي إمارة أو دلالة على الرفع والنّصب، والجرّ، والجزم، غير أَنَّ حقيقتها هي صوائت قصيرة تؤدي وظيفة صوتية فضلًا عن وظيفتها بوصفها علامة إعرابية، وقد اختلف الباحثون المحدثون في نظرتهم إلى الإعراب على ثلاث فرق:

الفرقة الأولى: نظر هؤلاء إلى الحركات الإعرابية على أَنَّها أشكال تدلّ على المعاني النحوية، وهو رأي أغلب النحاة القدماء والكثير من المحدثين؛ فالحركات عندهم هي السبيل للتفريق بين المعاني؛ إذ ذهب عبّاس حسن إلى القول: ((إنَّها رمز على معنى معيّن دون غيره، كالفاعلية والمفعولية وغيرهما؛ ولولاه لاختلطت المعاني والتبست))[١].

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى ((أَنَّ الأصل في العربيّة أَنْ تكون العلامات ذات دلالة على المعاني، وإنَّ اختلاف العلامات يؤدي إلى اختلاف المعاني))[٢].

وإلى مثل ذلك ذهب الكثير من الباحثين المحدثين ممن ساروا على منهج القدماء وخطاهم.

أَمَّا القدماء من النحاة فقد اجمعوا(عدا الخليل وقطرب) على القول إنَّ الحركات الإعرابية هي السبيل الوحيد للتفريق بين المعاني المتكافئة[٣]، ولو سُئِلَ أيًا منهم عن وظيفة الحركات الإعرابية لم يزد جوابه عن قول الزجاجي: ((إنَّ الأسماء لما كانت

---

(١) النحو الوافي: ٧٤/١.

(٢) معاني النحو: ٢٨/١.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللّغة و سنن العرب في كلامها: ٤٣.

تعتورها المعاني فتكون فاعلّة، ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني))[١].

أو قول العكبري((الإعراب فارق بين المعاني العارضة كالفاعلية والمفعولية والتعجب والنفي والاستفهام... نفس الحركات هنا فارق بين المعاني))[٢].

يتضح أنَّهم لم يفعّلوا الجانب الصوتي في دراستهم النحوية، ولم يلتفتوا إلى حقيقة الحركات الصوتية.

الفرقة الثانية: نظر هؤلاء إلى الحركات الإعرابية نظرة صوتية بحتة، مجردة عن الوظيفة النحوية؛ فالحركات الإعرابية عندهم لا تدلّ على المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية...؛ لأَنَّهم ينكرون الإعراب؛ فهي عندهم زوائد صوتية تصل الكلمات بعضها بعضًا.

إِنَّ أبرز من يمثل هذه الفرقة من الباحثين المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس؛ إذ يرى أَنَّ سبب تحرك أواخر الكلمات؛ ((للوصل في الكلام شعرًا أو نثرًا؛ فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر الكلمة من قوله بما يسمى السكون، كما يظهر أَنَّ الأصل في كُلّ الكلمات أَنْ تنتهي بهذا السكون، وإِنَّ المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إِلَّا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل))[٣].

ويرى أَنَّ الحركات الإعرابية ليس لها مدلول نحوي: ((لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أَنْ تكون حركات يُحتاج إِليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلام بعضه إِلى بعض))[٤].

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٩.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٦٨.

(٣) من أسرار اللّغة: ٢٨٠.

(٤) المصدر نفسه: ٢٥٥.

ولأَنَّ الحركات الإعرابية متنوعة، ولو كانت وظيفتها تقتصر على الوصل؛ لاقتُصِرَ على حركة واحدة، وحاول الدكتور إبراهيم أنيس أَنْ يقدم تعليلًا لهذا التنوع، وقد كان تعليله صوتيًا أيضًا؛ إذ رأى أَنَّ اختلاف الحركات بين فتح، وضمّ، وكسر يحصل نتيجة إيثار اللسان لحركة معينة كإيثار أصوات الحلق للفتحة، فضلًا عن الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة(١).

إلَّا أَنَّ هذا الرأي فيه نظر؛ إذ لوكان تنوع الصوائت الإعرابية يخضع لقانون الانسجام لما وجدنا إطّراد حركة معينة في باب معين كالضمّة لكُلّ مبتدأ والفتحة لكُلّ مفعول مفرد و هكذا...

ويبدو أَنَّ الدكتور إبراهيم أنيس قد تأثر ببعض المستشرقين الذين أنكروا وجود الإعراب، مثل: كارل فوللرز الذي رأى أَنَّ((القرآن نزل أول الأمر بلهجة مكة المجرّدة من ظاهرة الإعراب ثمَّ نقحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس))(٢).

والمستشرق كوهين الذي رأى أَنَّ القواعد الإعرابية المتشعبة والدقيقة من الصعب جدًّا مراعاتها وتطبيقها في لغة الحوار اليومية للعرب(٣)، وقد ردَّ المستشرق الألماني يوهان فك على القول السابق لكوهين ذاكرًا أَنَّ حركات الإعراب صفة من صفات العربيّة وسمة من أقدم سماتها(٤).

وقد رفض جمهور الباحثين المحدثين رأي الدكتور إبراهيم أنيس؛ ((فقد وصفه الأستاذ عظيمة بأَنَّهُ أسرف في زعامته ودعاويه وانَّه خلط وتخبط))(٥).

فمن أوجز ما قيل في الردّ عليه قول الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة: ((الدكتور إبراهيم أنيس جعل أواخر الكلمات للانسجام دون أَنْ يبيّن ضوابط هذا الانسجام وحدوده

---

(١) ينظر: من أسرار اللّغة: ٢٣٨.

(٢) دراسات في فقه اللّغة: ١٢٣

(٣) ينظر: الإعراب وأثره في المعنى (بحث): ٣٢، والفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس (رسالة ماجستير): ١٠٣.

(٤) ينظر: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: ٣.

(٥) علم اللّغة بين القديم والحديث: ٢٦٨.

وإذا سُئِل عن ذلك لم تسمع منه إلَّا همهمة لا تبين وغمغمة لا تتضح، تارة يكون الانسجام عنده بأَنَّ تحرك الحرف الأخير بحركة ما قبله، وتارة يكون بأَنْ يحرك الحرف الأخير بحركة ما بعده، ومن حق هذا الانسجام أَنْ يرفع، وينصب، ويجرّ، ويسكّن الأسماء والأفعال))[١].

وقد استند الدكتور إبراهيم أنيس إلى إسقاط الحركات الإعرابية في الوقف والشعر أحيانَا، واتخذ ذلك حجة على عدم دلالة الحركات الإعرابية على المعاني النحوية وأنَّها للوصل فقط[٢].

بيد أَنَّ الباحث عمر بورنان ردّ عليه في ذلك؛ إذ ذكر أَنَّهُ لو كان الأمر كما زعم لما وِجِدَتْ حركات إعرابية في أواخر كلمات لا حاجة إلى وصلها من مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ۝٢﴾ [المرسلات: ١-٢]؛ فوجود النّصب في هذه الكلمات ظاهرٌ، وإنْ لم ينطق بالتنوين في حال الوقف؛ لأَنَّ الألف دليلٌ عليه، فضلًا عن أَنَّ المتكلم قد يُعرب كلمة مفردة في الجواب، في نحو قول أحدهم لك: مَن رأيت؟ فتقول: زيدًا فتنصب على الرغم من كون الكلمة مفردة ولا إدراج[٣].

يبدو أَنَّ الدكتور إبراهيم أنيس لم يكن أَوّل من قال بالوظيفة الصوتية للحركات الإعرابية، وأنكر دلالتها النحوية؛ إذ سبقه في ذلك من القدماء قطرب (ت ٢٠٦هـ)؛ إذ تصور قطرب أَنَّ الإعراب عملٌ لفظيٌ يقصد به تحريك أواخر الكلمات؛ ليتمكن المتكلم أَنْ ينطق في درج الكلمات بيسر بعيدًا عن المشقة والعسر[٤].

ومن المؤسف أَنَّهُ لم يصلنا كتاب في النحو لقطرب، بل قد وصلت لنا آراؤه في كتب معاصريه من النحاة؛ إذ نقل عنه الزجاجي قوله: ((إنّما أعربت العرب كلامها؛ لأَنَّ

---

(١) النحو بين التجديد والتقليد: ٦٩.

(٢) ينظر: من أسرار اللّغة: ١٨٦.

(٣) ينظر: وظائف علامات الإعراب (أطروحة دكتوراه): ٣٣-٣٤.

(٤) ينظر: ابن الشجري ومنهجه في النحو: ٢٤٦.

الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف؛ فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون في الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدلّ الكلام))[١].

وعلى الرغم من غرابة هذا الرأي، إلَّا أَنَّ ما جاء به قطرب من الالتفات إلى الوظيفة الصوتية للحركات أمر جدير بالعناية؛ إذ يعدّ بذلك أوّل من التفت إلى هذه الوظيفة.

وقد رفض النحاة قديمًا والباحثون المحدثون ما جاء به قطرب، سوى الدكتور إبراهيم أنيس الذي صرف نظره عن الوظيفة النحوية للصوائت الإعرابية؛ إذ لو كان الأمر يقتصر على الوظيفة الصوتية فقط؛ لحصلت فوضى لغوية؛ فيُرفع المبتدأ تارة ويُنصب تارة أُخرى[٢].

ويرى الدكتور سمير إستيتية أنَّهُ ((لو كان السبب في وجود الحركات الإعرابية هو الوصل كما قال قطرب؛ لما وجدنا حركة تنوب عن حركة أُخرى باطّراد كنيابة الفتحة عن الكسرة في الممنوع من الصرف))[٣].

ومن الباحثين المحدثين الذين علّلوا وجود الحركات الإعرابية لدواعي الانسجام الصوتي، إذ قال الدكتور طارق الجنابي في بحث له عالج فيه بعض المسائل النحوية صوتيا: ((فلا صلة للتغير الحركي بالفاعلية والمفعولية مثلا، ولا رابطة له بالأساليب، وإنَّما هو لون من الانسجام مع تغيّر تلقائي))[٤].

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٧٠.

(٢) ينظر: ظاهرة الإعراب وأحكامها بين الصناعة والمعنى (رسالة ماجستير): ٤٦، والأشباه والنظائر: ٩٣/١.

(٣) الإعراب في العربيّة صوتيًا و دلاليًا: ٣٤.

(٤) قضايا صوتية في النحو العربيّ (بحث): ٣٦٧.

إلَّا أَنَّ الدكتور طارق الجنابي قصر رأيه هذا على مجموعة من المسائل وقدم لها تحليلات صوتية منطقية لم يجرؤ أحد من الباحثين على أنكارها بعكس الدكتور إبراهيم أنيس الذي أنكر الإعراب.

ويرى بعض الباحثين المحدثين أَنَّ الخليل بن أحمد أوّل من قال بالتفسير الصوتي لعلامات الإعراب؛ فالدكتور عبدالسّلام السيد يرى أَنَّ الخليل وقطرب نظرا إلى الحركات الإعرابية على أَنَّها زوائد صوتية جيء بها للتوصل إلى النطق بالحروف الصامتة أو للتخفيف وتسريع الكلام(١).

ولعلَّ هؤلاء الباحثين استثمروا قول الخليل الذي أورده تلميذه سيبويه عنه: ((الفتحة والكسرة والضمّة زوائد، وهُنَّ يلحقْنَ الحرف؛ ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه))(٢)، إلَّا أَنَّ هؤلاء الباحثين وقعوا في وهم؛ لأَن الخليل يتحدث هنا عن حركات البناء لا الإعراب.

غير أَنَّ هذه النظرة لم تُطبّق في حقل الدراسة التطبيقية في النحو العربيّ.

أَمَّا الفرقة الثالثة فيمثلها جمع من الباحثين المحدثين ممّن ربطوا الدراسة الصوتية بالنحوية، وهم القائلون بتفاعلهما في الدراسة اللغوية، ويرون أَنَّ الحركات الإعرابية تقوم بالوظيفتين النحوية؛ أي الدلالة على الفاعلية والمفعولية... والوظيفة الصوتية التي تتمثّل بتسهيل عملية النطق عند وصل الكلام.

يقول الدكتور كمال بشر في حديثه عن إحدى هذه الحركات: ((الفتحة من وجهة النظر الوظيفية وحدة صوتية تكون جزءًا من نظام الحركات في اللّغة العربيّة))(٣).

---

(١) ينظر: الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى: ٣٤، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: ٣٠٧.

(٢) الكتاب: ٢٤١/٤.

(٣) دراسات في علم اللّغة: ٨٦.

Abstract

This study relies on linguistic fact that the components of the language (phonemic, morphological, syntactic, and semantic) interact constantly with each other that will make the language far away from weaknesses and elevate the linguistic research into the function of understanding and communication.

The researcher chose to study the interaction between two important levels, namely: the phonemic level and the syntactic level, and to prompt the research results of the linguists who theorized and wrote about the effect of the sound in grammar, on the basis of the inherited Arab linguistic literature. Out of those explanations are those that ancient Arab linguists employed include a phonological study in directing some grammatical issues.

The modern researchers are familiar enough with the western approaches that opened up the horizon of research on the issue of interaction among the linguistic levels. Studies appeared that tried to shed light on phonetic guidance in some matters of syntax, including what was mentioned in the orientalists' books such as Bergstraße, Henry Flesch, and others, and thus, this made it accessible for modern researchers for more research and investigation. There were books, theses, dissertations, and research papers that are difficult to mention here.

The study reached several results, the most important of which are:

1. The research displayed the efforts of modern researchers in the field of linguistics and their contribution to discover the phono-syntactic sub-branch at the level of theory, application, and make use of the inherited Arab literature, and the findings of modern linguistics.
2. The research revealed that the phonemic system has a great influence in directing many syntactic phenomena, and that the dichotomy of phoneme and syntax can solve many grammatical problems and direct them with sound logical guidance using concrete scientific methods.